

الحديث النبوي في الفكر الاسلامي: قراءة في الآثار السياسية لعملية التدوين

*جامعة بغداد/ كلية العلوم السياسية

*م.د. نزار محمد جودة

باحث من العراق

ملخص :

يعد الملف السياسي ابرز الملفات التي تدور في فلكها ظاهرة صناعة الحديث النبوي المؤسس لإنقسام المجتمع الاسلامي الى تيارات مؤدلجة عقب وفاة الرسول الخاتم، والذي تمظهر بشكل جلي ومعلن ابان الفتنة الكبرى والحروب الاهلية في عهد الامام علي بن ابي طالب، ثم بزوغ الامبراطوريات الكبرى في العصر الاسلامي .. ذلك كله أسهم بشكل فاعل في صناعة المذاهب الفقهية واستغلال السلطة لها على حساب اتجاهات اخرى لغايات سلطوية او مواجهة الفئات المناهضة لمنطق العقل الاقصائي المختلف.

كلمات مفتاحية : الفكر الإسلامي - الحديث النبوي -عملية التدوين -الآثار السياسية للوضع.

**Prophetic hadith in islamic thought: a reading of the
political implications of the codification process**

Dr. Nizar mohammed judeh

Researcher from iraq

University of baghdad/college of political science

ABSTRACT

The political file is the most prominent file that revolves around the phenomenon of the prophet's hadith industry, the founder of the division of the islamic society into ideological currents after the death of the final messenger, which appeared clearly and publicly during

the great strife and civil wars during the era of imam ali bin abi talib, and then the emergence of the great empires in the islamic era. All of this effectively contributed to the manufacture of jurisprudential schools and the exploitation of power for them at the expense of other directions for authoritarian ends or to confront the groups opposed to the logic of the different exclusionary minds.

KEY WORDS: islamic thought - prophetic hadith - codification process - political effects of the situation.

مقدمة:

لا خلاف في أهمية الموروث الروائي في المدرستين (مدرسة النص - مدرسة الشورى) معاً، بل لا يمكن أن يتصور أداء الدين الاسلامي لبعده الوظيفي منفصلاً عن الموروث الروائي المسمى (السنة)، كونها شريكة القرآن في النص التأسيسي والتبيين، وبقطع النظر عن مساحات السنة من حيث التوسعة والتضييق في بعدها التشريعي بين المدرستين ألا أنها أدت دوراً ملحوظاً في تأسيس المذاهب الاسلامية. وفي ضوء ذلك سنتناول أهميتها وأثرها في التأسيس لنشوء الأبعاد السياسية للتمذهب الديني وفق ما يسمى بعصر التدوين الرسمي على وفق المحاور التالية:

الأول: ملامح ما قبل عصر التدوين.

الثاني: الأسباب السياسية لحظر التدوين.

الثالث: ملاحظات حول عصر التدوين وبدايات التشخيص السياسي (البخاري وموقفه من الإمام جعفر الصادق (عليه السلام)).

الإشكالية: ماهو دور السلطة السياسية في صناعة النص المؤدلج لهيمنة النزعة الاصولية، في تحويل المقولات الى نص متعالي لا يقبل التمايز والاختلاف عن القراءة الرسمية للحديث النبوي.

الفرضية يلعب البعد الايديولوجي في صناعة النص النبوي دوراً في تغييب العقل من خلال سلطة النص السياسي.

المحور الأول: ملامح ما قبل عصر التدوين.

سنقف عند أهم ملامح عصر تدوين الحديث ليتضح لنا خلفيات التفرق والتشردم المفضي الى التوضع المذهبي والعقائدي المرتكز على أصول وجذور تاريخية كانت ومازالت تمثل الواقع الآن وموجهات العقل الاسلامي في بعده السياسي والاجتماعي الذي سنتناولها على وفق ملامح أولية كمدخل لفهم عمليات تأسيس المنظومة المعرفية للموروث الروائي وتجاذباته السياسية والعقدية والتاريخية والتي هي:

الملح الأول: وضع الحديث واختلاقه

أن وضع الحديث واختلاقه والكذب على رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم)

في مختلف الدوائر المعرفية، هو يعد من أهم ملامح تلك المرحلة وبالخصوص في العهد الأموي فقد كان هذا الملمح يمثل استراتيجية عامة للسلطة الأموية، بمعنى أن ظاهرة الدس والتزوير تمثل العمود الفقري للمنظومة الاعلامية والثقافية والدينية للسلطة السياسية .
ونظراً لخطورة الموقف وتبعات هذه العملية على صناعة العقل الاسلامي سنتقف أمام شواهد عدة تؤيد هذه الحقيقة لكتاب معاصرين من مدرسة الصحابة.

**ان ظاهرة الدس والتزوير تمثل
العمود الفقري للمنظومة الاعلامية
والثقافية والدينية للسلطة
السياسية**

يقول الكاتب المصري أحمد أمين موضحاً تلك الظاهرة (... ان الأمويين قد وضعوا ووضعوا لهم أحاديث تخدم سياساتهم من نواحي متعددة؛ منها: أحاديث في زيادة مناقب عثمان إذ كان هو الخليفة الأموي من بين الخلفاء الأشددين، وهم به أكثر اتصالاً من غيره، مثل حديث: ان عثمان تصدق بثلاثمائة بعير بأحلاسها واقتابها في جيش العسرة ، فنزل النبي (صلى الله عليه وسلم) عن المنبر وهو يقول: (ما على عثمان ما عمل بعد هذا اليوم)⁽¹⁾.

(1) أحمد أمين المصري، ضحى الاسلام، ج (2)، ط (10)، بيروت- دار الكتاب العربي، (د.ت)، ص 123.

وهذا هو بداية التأسيس لنظرية الحق الإلهي واعطاء المشروعية والحصانة الدينية من أي مسألة أو محاسبة للخليفة وله الحق في فعل أي شيء سواء أضرَّ بالصالح العام أم بممتلكات وأمن الناس فلا ضير لأن النبي خاتم الانبياء (صلى الله عليه وآله وسلم) قال في حقه: (ما على عثمان ما عمل بعد هذه) ومن جملة موضوعات الحكم الأموي هو عقيدة الجبر (كي يدخلوا الرعب في قلوب العامة والسواد الأعظم الذين لا عرفان لهم ؛ في حقيقة الأمر خوفاً من الوقوع في شبهة الشرك)⁽²⁾.

**بداية التأسيس لنظرية الحق
الإلهي واعطاء المشروعية
والحصانة الدينية من أي مسألة أو
محاسبة للخليفة**

(2) علي الرضوي، وآخرون، سد المفرد على القائل بالقدر: دراسة تحليلية حول بحث الارادة والطلب ونقد مقالة الجبر والتفويض (محاضرات محمد باقر علم الهدى)، ط (1)، إيران - مركز فرهنگي، 1378هـ، ص 134.

وفي التوحيد وضعوا نظرية التجسيم والقول بأن الجسمانية هو من حقائق التوحيد ويكفر كل من يقول بخلاف ذلك ونشأ ذلك نتيجة رفض التأويل لصالح العقل وتفسير النصوص بشكل حرفي⁽³⁾.

(3) للمزيد حول الجانب التطبيقي لنظرية التأويل عند الاتجاه السلفي ينظر: كريم السراجي، الاسس الدينية للاتجاهات السلفية، ط (1)، بيروت - دار السلام، 2010م، ص 135-138.

وفي السياق نفسه يقول الدكتور الخطيب: (وبعد استشهاد علي قام بعض شيعته يطالبون بحقهم بالخلافة، وهكذا نشأت الاحزاب والفرق التي اتخذت شكلاً دينياً ابلغ الأثر في قيام المذاهب الدينية في الاسلام، وقد حاول كل حزب ان يدعم ما يدعي بالقرآن والسنة، ومن البديهي ان لا يجد كل حزب ما يؤيد دعواه في نصوص القرآن الكريم)⁽⁴⁾.

(4) محمد عجاج الخطيب، السنة قبل التدوين، ط (3)، بيروت - دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، 1980م، ص 188.

وفي ضوء ذلك نتجت عملية الوضع للأحاديث كمنتج طبيعي لأفراز عملية شرعية السلوك السياسي للأحزاب المتصارعة حول السلطة ضمن أطر دينية لغرض استقطاب القواعد الاجتماعية بشكل أكثر سعة وشمولية في مديات التأثير.

ومما تجدر الإشارة له ينبغي التذكير بالكلمة التاريخية الواردة عن سلمان الفارسي عن الإمام الباقر (عليه السلام) قال: (انّ سلماناً منا أهل البيت؛ أنّه كان يقول للناس: هربتم من القرآن الى الأحاديث، وجدتم كتاباً رقيقاً حوسبتم فيه على

النقيروالقطمير والفيتيل وحنة خردل، فضاقت ذلك عليكم، وهربتم الى الأحاديث التي اتسعت عليكم⁽⁵⁾.

أن في هذا الحديث دلالة واضحة على تأسيس محورية اسلام الحديث وحاكميته على محورية اسلام القرآن، وهكذا تمت صناعة قداصة الصحابة في ضوء عملية ممنهجة من الحكم الأموي ولكن ذلك لايعني براءة الطرف الآخر من القداصات التي لا أصل لها لأصحاب الأئمة.

ينبغي أن يعلم أن مسألة المحاكمة لمفهوم الاصحاح في مدرسة أهل البيت (عليهم السلام) أو نقد القداصة لمفهوم الصحبة في مدرسة أهل السنة والجماعة لا تريد منه الاساءة بقدر ماهو الايضاح المنهجي لأن المسألة نسبية ولكننا نحاول وضع اليد على الاختلال في التعميم لدى المدرستين إذ تطالعنا الشواهد التاريخية بأن عمليات الدس والتزوير وصناعة الادلة المعرفية تمت عملية توظيفها على يد ثلة من صحابة رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) الذين كانوا يمارسون السرقة وشرب الخمر ويكفر بعضهم البعض الآخر إذ يقول الشيخ (محمد بن صالح العثيمين): (ولاشك أنه حصل من بعضهم - يعني الصحابة - سرقة وشرب خمر وقذف وزنا، بإحصان وبغير إحصان)⁽⁶⁾.

اذن في النص دلالة واضحة على أن كثيرا من الصحابة لم يكونوا مؤمنين بالاسلام ومنظومته العقديّة.

ومما ينبغي التذكير به أن هناك من اصحاب الأئمة أنكروا إمامة الإمام علي بن

موسى الرضا وصاروا من الواقفة وكانت الغاية هي الطمع بأموال الإمام الكاظم (عليه السلام) والبالغة ثلاثين الف دينار ومن الغرائب أن (البطائني) ادعى أن الإمام الكاظم (عليه السلام) لم يمت وسيعود وكان الهدف من ذلك السيطرة على الأموال وعدم تسليمها للإمام الرضا (عليه السلام) بدافع الطمع⁽⁷⁾.

ومن الغريب أن (زياد بن مروان) كان من أهل الورع والفقّه

والقائلين بإمامة علي بن موسى الرضا ومن خواص الإمام الكاظم كما أورد ذلك في كتاب الارشاد للمفيد⁽⁸⁾.

هكذا بدأت عملية الوضع في فضائل الصحابة ونشطت مع الزمن حتى اختلط الحديث الصحيح بالموضوع وظهرت أحاديث في فضائل الخلفاء وغيرهم من زعماء الاحزاب تؤسس بصورة صريحة لدعم المذاهب السياسية والفرق الدينية في ضوء معطيات الاخبار الموضوعية في انتقاص الفرق من بعضها البعض تتولد من خلالها حالة الدفاع المذهبي واقصاء الخصوم على وفق الأحاديث الموضوعية⁽⁹⁾. لقد واجه المحدثون إشكالية في معالجة الكم الهائل من الوضع والدس للوصول الى الأخبار الصحيحة .

وفي ضوء ذلك يروي (حنبل بن إسحاق) قائلاً: (جمعنا أحمد بن حنبل ، أنا وصالح وعبد الله، وقرأ علينا المسند ، وما سمعنا منه غيرنا، وقال لنا: هذا الكتاب

(5) محمد بن الحسن الطوسي ، اختيار معرفة الرجال ، ج(1)، تصحيح وتعليق: الميرداماد الاسترابادي ومحمد باقر الحسيني ، تحقيق: مهدي الرجائي ، ط(1) ، قم - مؤسسة آل البيت ، 1404هـ ، ص71.

(6) محمد بن صالح العثيمين، شرح العقيدة الواسطية، اعداد: فهد بن ناصر بن ابراهيم السليمان ، ط(2)، المملكة العربية السعودية - دار الثرية للنشر ، 1426هـ، ص623.

بدأت عملية الوضع في فضائل الصحابة ونشطت مع الزمن حتى اختلط الحديث الصحيح بالموضوع وظهرت أحاديث في فضائل الخلفاء

(7) محمد بن الحسن الطوسي ، الغيبة ، تحقيق: عباد الله الطهراني ، علي أحمد ناصح ، ط(1)، قم - مؤسسة المعارف الإسلامية ، 1411هـ ، ص64.

(8) محمد بن محمد النعمان البغدادي ، الارشاد في معرفة حجج الله على العباد ، مصدر سبق ذكره ، ج(2)، ص247.

(9) محمد عجاج الخطيب ، السنة قبل التدوين ، مصدر سبق ذكره ، ص189 وما بعدها.

قد جمعته وأنتقيته من أكثر من سبعمائة ألف وخمسين ألفاً، فما اختلف المسلمون فيه من حديث الرسول (صلى الله عليه وسلم) فأرجعوا إليه فأُن وجدتموه وإلا فليس بحجة (10).

(10) نقلاً عن محمد ناصر الدين الألباني، الذب الأحمد عن مسند الإمام أحمد، ط (1)،

أن سبب الوضع في الحديث يعود الى تأخير تدوينه وربط ألفاظه بالكتابة

وفي السياق نفسه يوعز المحقق (محمود ابو رية) (أن سبب الوضع في الحديث يعود الى تأخير تدوينه وربط ألفاظه بالكتابة.

المملكة العربية السعودية، دار الصديق، 1420هـ، ص (12).

- الى ما بعد المئة الاولى من الهجرة وصدر كبير من المئة الثانية

(11) محمود ابو رية، اضواء على السنة المحمدية (اوالدفاع عن الحديث)، ط (2)، قم - دار الكتاب الاسلامي، 2007م، ص 118.

- أن اتسعت ابواب الرواية، وفاضت أنهار الوضع بغير ضابط ولا قيد، حتى بلغ ما روي من الأحاديث الموضوعية عشرات الألوف، لا يزال اكثرها بين تضاعيف الكتب المنتشرة بين المسلمين في مشارق الأرض ومغاربها (11).

(12) هاشم معروف الحسني، الموضوعات في الآثار والاحبار، تحقيق: أسامة الساعدي، ط (1)، قم، (د.ن)، 2009م، ص 291.

وبطبيعة الحال فلا يمكن القول بصحة كتاب البخاري في مدرسة الصحابة وأنه لا مشكلة فيه وينطبق المنطق ذاته في مدرسة أهل البيت إذ لا وجود لصحة مطلقة للكتب الحديثة المعتمدة عند الشيعة، أي لبيت مستثناة من الوضع والدس والغلو (12).

(13) ابن ابي الحديد المعتزلي، شرح نهج البلاغة، ج 4، ط (2)، بيروت- دار احياء الكتب العربية، 1965م، ص 63.

الملح الثاني: سياسة الترغيب والترهيب (المال والإعلام والسلطة).

(14) من لطائف مآذرك في كعب الاحبار ووهب بن منبه حسبما اكده المحقق محمود ابو رية في كتاب شيخ المضيرة اذ قال: (كان الاستاذ سعيد الافغاني قد نشر مقال في مجلة الرسالة المصرية قال فيه: أن وهب بن منبه هو الصهيوني الاول

أن سياسة الترغيب بالمال والمنصب، والترهيب بالمصادرة والقتل تعد من الملامح البارزة في عصر ما قبل التدوين، وقد كان (معاوية بن ابي سفيان) رائد هذه السياسة ورئيسها، اذ يؤكد (ابن ابي الحديد المعتزلي) بروايته عن استاذة ابي جعفر الاسكافي قوله: (أن معاوية وضع قوم من التابعين على رواية اخبار قبيلة في علي (عليه السلام)، تقتضي الطعن فيه والبراء منه، وجعل لهم جعلاً يرغب في مثله، فاختلفوا ما ارضاه، منهم ابو هريرة وعمر بن العاص والمغيرة بن شعبة، ومن التابعين عروة بن الزبير) (13).

أن سياسة الترغيب بالمال والمنصب، والترهيب بالمصادرة والقتل تعد من الملامح البارزة في عصر ما قبل التدوين

، فصحت هذا الرأي بمقال نشر في العدد: (656) من هذه المجلة اثبت فيه بالادلة القاطعة أن كعب الاحبار هو الصهيوني الاول؛ وما كاد هذا المقال أن ينشر حتى هب في وجهنا شيوخ الازهر وامطرونا وابلاً من طعنهم المعروف وقالوا: كيف تصف (سيدنا كعب)، بانه الصهيوني الاول وهو من كبار التابعين وخيار المسلمين؛ ومما يؤسف له أنهم لا يزالون يذكرون اسمه بالسيادة الى اليوم). ينظر، محمود ابو رية، شيخ المضيرة ابو هريرة، ط (3)، القاهرة - دار المعارف للطبوعات، (د.ت)، ص 93. واما وهب بن منبه فهو كما وصفه طه حسين بقوله: (ورجل رابع كان يقيم

وهذه الأسماء وغيرها من قبيل اليهودي كعب الاحبار، والنصراني ووهب بن منبه (14)، ممن بالغوا في عدائهم ونصبهم لأمر المؤمنين (عليه السلام).

اعتمدت السلطة الأموية على سياسية الإغراء بالمال ولغة التهديد للقوى المعارضة واذا لم تتمكن من استمالة تلك القوى فتلجأ الى أسلوب الاغتيال السياسي حتى عرف عنهم ذلك الشعار القائل: (لله جنود من عسل) وهو شعار اطلقه مؤسس الدولة الأموية (معاوية بن أبي سفيان) عندما اغتال (مالك الاشر) بالسلم المداف بالعسل (15).

النظرية الأموية قائمة على معادلة ثلاثية الأبعاد قوامها المال، والسلطة سواء كانت السلطة دينية أم سياسية والاعلام، وهذه المعادلة هي منظومة لأفراز القادة

والساسة على المستوى الديني والسياسي تنتهجها الأنظمة الشمولية على امتداد حركة التاريخ .

أن نفوذ هذا الثلاث الحاكم للعقل الاسلامي يعتمد على سياسة القوى الناعمة في صناعة الأتباع من خلال سلطة المال وإضفاء القداسة للماسكين بالسلطة بمفهومها الواسع لتغيب حركة الأمة والقوى المعارضة تارةً واستخدام الآثار الشرعية من خلال تفعيل مبدأ الارهاب الديني بأسم الجنه أو النار ، الكفر والإيمان وغير ذلك .

الملح الثالث: إبدال البنى التحتية للإسلام بالبنى الجاهلية .

وهذا الأمر خطير - الذي ما التفتت له إلا القلة من المحققين، منهم المحقق (محمود ابورية) كما سيأتي - قد لعب دوراً عظيماً في انحسار الاسلام المحمدي ، واعلاء كعب الاسلام الأموي وابدال اسلام القرآن بإسلام حديث ، فلو راجعنا سيرة معاوية خصوصاً وبني أمية عموماً، نجدهم ما ادخروا جهداً كبيراً في إبدال قيم الاسلام بالجاهلية الجاهلاء ، فبدل من الولاء للإسلام ، استحدثوا الولاء للحكام ، فما تركوا قيمة للإسلام الأ وسارعوا في دفنها ، حتى صار شعارهم الخفي (لا والله إلا دفناً دفناً) يمثل إستراتيجية سياساتهم العدائية العاملة على القضاء على الاسلام والمسلمين، وجعلهم لا يفرقون بين الناقة والجمل⁽¹⁶⁾.

فيما جاء في اخبار معاوية، عن الزبير بن بكار في الموفقيات - وهو غير متهم في معاوية، ولأمنسوب في ولائه لعلي ، لما هو معلوم من حاله من مجانبته للإمام علي (عليه السلام)، والانحراف عنه- أنه قال: قال المطرف بن الغيرة بن شعبة ، دخلت مع أبي علي معاوية، فكان أبي يأتيه، فيتحدث معه ، ثم ينصرف إليّ فيذكر معاوية وعقله ، ويعجب بما يرى منه ، إذا جاء ذات ليلة فأمسك عن العشاء، ورأيتة مغتماً فانتظرت ساعة ، فظننت أنه لامرحدث فينا، فقلت :مالي أراك مغتماً منذ الليلة ؟ فقال: ابني، جئت من عند اكفر الناس وأخبتهم، قلت: وماذا؟ قال :قلت له وقد خلوت به: أنك قد بلغت سنّاً يا أمير المؤمنين ، فلو اظهرت عدلاً، وبسطت خيراً، فأنت قد كبرت ، ولو نظرت الى اخوتك من بني هاشم ، فوصلت ارحامهم فوالله ما عندهم اليوم شيء تخافه ، وأن ذلك مما يبقى لك ذكره وثوابه فقال : هيهات هيهات ! أي ذكر أرجو بقاءه ! ملك فعدل وفعل ما فعل، فيما عدا أن هلك حتى هلك ذكره، إلا أن يقول قائل: (ابو بكر، ثم ملك أخو عديّ، فأجتهد عشر سنين ، فيما عدا هلك حتى هلك ذكره، إلا أن يقول قائل :عمر وأن ابن أبي كبشة - يقصد رسول الله صلى الله عليه وآله- ليصاح به كل يوم خمس مرات: (أشهد أن محمداً رسول الله) فأبي عمل يبقى، وأي ذكر يروم بعد هذا لا أبأ لك! والله إلا دفناً دفناً)⁽¹⁷⁾.

وفي ضوء تلك المعطيات التاريخية التي يقدمها لنا النص تتأكد لنا سياسات

بالمدينة ولكنه كان غريب الأطوار ، عرف كيف يخدع كثيراً من المسلمين ومنهم عمر، طه حسين ، الخلفاء الراشدون ،ج(4)، بيروت - دار الكتاب اللبناني، 1973م، ص189. (15)احمد بن أبي يعقوب بن جعفر بن وهب بن واضح،الكاتب العباسي المعروف للسير والمغازي باليعقوبي ،تاريخ اليعقوبي ،ج(2)، (طابلا)، بيروت - دار صادر،(د.ت)، ص139.

**اعتمدت السلطة الأموية
على سياسية الإغراء بالمال ولغة
التهديد للقوى المعارضة واذا
لم تتمكن من استمالة تلك
القوى فتلجأ الى أسلوب الاغتيال
السياسي**

(16)روى المسعودي:(أن رجل من أهل الكوفة دخل على بعر له الى دمشق في حال منصرفهم عن صفين فتعلق به رجل من دمشق،فقال :هذه ناقتي أخذت مني بصفتين ، فارتفع أمرهما الى معاوية ، واقام الدمشقي خمسين رجلاً بينة يشهدون أنها ناقته ، فقضى معاوية الى الكوفي وأمره بتسليم البعير إليه ، فقال الكوفي :أصلحك الله ، انه جمل وليس بناقة ! فقال معاوية : هذا حكم قد مضى ،ودس الى الكوفي تفرقتهم ، فأحضره وسأله عن ثمن البعير ،فدفع اليه ضعفه ،وبره وأحسن اليه ،وقال له : أبلغ علياً أتني اقابله بمائة الف ما فيهم من يفرق بين الناقة والجمل... وقد بلغ من أمرهم في طاعتهم له : أنه صلى بهم عند سيرهم الى صفين الجمعة يوم الأربعاء)). علي بن الحسين بن علي المسعودي، مروج الذهب ومعادن الجوهر، تحقيق :امير مهنا، ط (1)، بيروت - منشورات مؤسسة النور للطبوعات،ج(2)،1421هـ، ص72.

(17)الزبير بن بكار بن عبد الله الزبيري، الاخبارالموفقيات، تحقيق:سامي مكّي العاني،بغداد،(د.ن)،1972م،ص577. -المسعودي،مروج الذهب ومعادن الجوهر،ج(3)،مصدر سبق ذكره، ص454.

الاسلام الأموي بإعتمادهم على منهجية اختلاق منظومة معرفية تعرف بمنظومة الضد النوعي، القائمة على استراتيجية تدمير الاسلام من الداخل بوسائل فكرية وعقائدية تعرف بالمعنى المعاصر اليوم في ادبيات الفكر السياسي بالغزو الثقافي

تعتمد في فاعلية قوتها التدميرية على الاندماج داخل الأوساط الاجتماعية والمعرفية والدينية، واتباع سياسة المراحل في تحقيق أهدافها

والتي تعتمد في فاعلية قوتها التدميرية على الاندماج داخل الأوساط الاجتماعية والمعرفية والدينية، واتباع سياسة المراحل في تحقيق أهدافها بشكل غير معلن وهذا ما اشار اليه (عبد الله العلايلي) في وصف وتحليل كيفية توغل بني أمية للوصول للحكم ، فيقول: (دار الحزب الأموي كاد للنبي (صلى الله عليه وسلم) ولدعوته، وعرفنا كيف أسلم زعيم الأموية ابوسفيان،

وعرفنا كيف لم يبق للامويين أي مقام إعتباري في محيط الاسلام الذي كان ظهوره فوزاً وغلبةً لهاشميين ، فعملوا في ظل الدين على التمهيد لأنفسهم والأستئثار بالسلطة ، وقد وجدوا في ولاية معاوية أبي سفيان وولاية يزيد بعده على الشام ، خطوة أولى ليستطيعوا ان يشبثوا اقدامهم من بعدها))⁽¹⁸⁾.

(18)عبد الله العلايلي، الإمام الحسين، بيروت- دار مكتبة التربية، الطبعة الجديدة 1986م، ص31.

وهنا ينبغي الإشارة الى تحليل المحقق (محمود ابورية) اذ يقول: تحت عنوان الإسرائيليات في الحديث: ((لما قويت شوكة الدعوة المحمدية واشتد ساعدها وتحطمت أمامها كل قوة تنازعها لم يرَ من كانوا يقفون أمامها ويصدون عن سبيلها إلا ان يكيدوا لها من داخلها))⁽¹⁹⁾.

(19)محمود ابورية، اضواء على السنة المحمدية، مصدر سبق ذكره، ص145.

نجد ان السلطة السياسية بطبيعتها تعتمد على مبدأ الغاية تبرر الوسيلة ، كما هو معلوم في ادبيات علم السياسة

وتأسيساً لما تقدم نجد ان السلطة السياسية بطبيعتها تعتمد على مبدأ الغاية تبرر الوسيلة ، كما هو معلوم في ادبيات علم السياسة، ولكن من أشد المخاوف في عالمنا اليوم هو ان تتم عملية تفرغ المنظومة الاسلامية بعنوانها الكلي من محتواها العقائدي وتفاقم حالة الارهاب الفكري بادوات دينية وقراءة ناقصة غير مدركة لأبعاد الفعل السياسي في ضوء التوظيف

للقيم الدينية ضمن أطار سياسات التعبئة العامة وتنشيط فاعلية الخطاب المتطرف تحت غطاء مشروعية أتجاه دون آخر ضمن فواعل ثقافة الموروث الديني المنتج لحواضن التطرف على مستوى القراءة المذهبية .

الملح الرابع: تأثير البلدان المفتوحة على الأخبار المروية

لاريب ان البلدان المفتوحة قد تأثرت بالاسلام تأثيراً عظيماً، ولكنها قد أثرت في الاسلام في مقدار عمقه التاريخي والحضاري ، فلم تكن منفعة بشكل دائم بالاسلام ، وإنما كانت فاعلةً ايضاً، ولذلك نجد الاسلام له صور متقاربة وليست منطبقة في البلدان المفتوحة، فالاسلام المشرقيّ شبيه بالاسلام المغربي ولكن ليس مطابق له، كما ان الاسلام الآسيوي شبيه بالاسلام الأفريقي ولكنه ليس مطابقاً له، وليست هنالك أسباب ظاهرة غير الهويات الحضارية المختلفة، فالحضارة الفارسية لها مقومات تختلف عن مقومات الحضارة الهندية ، وهما مختلفتان عن الحضارة الصينية، وجميعها مختلفة عن حضارة وادي الرافدين وحضارة وادي

النيل، وعليه فيما ناهده من وجوه الاختلاف بين الإسلام الهندي والإسلام الأفريقي منشؤه الاختلاف الحضاري.

الإثر الحضاري لم يتمكن من التأثير على النص القرآني لكونه مصنوعاً من

التحريف، بخلاف الروايات، التي تأثرت كثيراً بطبيعة الحضارة واهتماماتها، (فالحضارة التي تهتم بالمعنويات والغيبيات تلاحظ أنبثاق روايات كثيرة منها على ألسن رجال من بيئتها، والحضارة المهتمة بالفلسفة والحكمة تجد أبناءها مؤثرين في الروايات ضمن ميولهم، وبقدراً مختلفاً المدارس الفلسفية

**فالحضارة التي تهتم بالمعنويات
والغيبيات تلاحظ أنبثاق روايات
كثيرة منها على ألسن رجال من
بيئتها**

تختلف الرؤية حول الإسلام، وهكذا تولد عندنا إسلام له ملامح مشائية، وإسلام له ملامح إشاراقية، وإسلام له ملامح عرفانية⁽²⁰⁾.

فإن ذلك يعني أن التأثير الحضاري له فاعلية بمكان في تأسيس الظواهر الدينية ولكن ذلك لا يعني فقدان محركات ومقومات قوة المنظومة الدينية في توجيه السلوك الإنساني، وذلك لعاملين أساسيين هما⁽²¹⁾:

الأول: قوة الأديان ورسوخها في العقل الباطني لأبنائها

الثاني: أن الإسلام الواصل إلى الحضارات الأخرى لم يكن واصل اليهم

أكثر من إسلام الفتوحات، أو إسلام الحديث مما جعل التسريبات الوثنية المتوارثة ممكنة وهذا ما يتضح من خلال بعض الطقوس والممارسات الدينية الموضوعية والتي تكون ناشئة من تأثير الرواسب الحضارية. للحضارات الوافدة على المنظومة الإسلامية، خصوصاً في ممارسة المشي على النار والاحتفال بأعياد غير الإسلام، وأوجدت شرعيتها من خلال صياغة النصوص الروائية الموضوعية أو المدسوسة في المنظومة التفسيرية، وهذا ما دعى كثيراً من المستشرقين إلى توجيه أصابع الاتهام والنقد اللاذع للحديث، والكثير منا لا يملك تجاه ذلك غير الطعن بهم وأتهمهم، وهم وإن كان الكثير منهم يتحرك ضمن أجندات خاصة رامية إلى الطعن بالإسلام وتقويض أركانه، فوجدوا أن القرآن مغلقة أبوابه، لأن الإسلام محورية القرآن محصن، ومجموع طعوناتهم بوحائية القرآن كانت مفضوحة ومردودة، فدعاهم ذلك للجوء إلى عالم الحديث والتفسير والسيرة ووجدوا الإسرائيليات تلوح لهم بالمطابقة مع ماهو موجود في التوراة والأنجيل والكتب القديمة والتراث الفكري والثقافي للحضارات السالفة ويقول المستشرق جولد تسهير: ((هنالك جمل أخذت من العهد القديم والعهد الجديد وأقوال للربانيين، أو مأخوذة من الأنجيل الموضوعية وتعاليم من الفلسفة اليونانية، وأقوال من حكم الفرس والهنود، كل ذلك أخذ مكانة في الإسلام عن طريق الحديث))⁽²²⁾.

وأهم فقرة في الملمح الرابع هو إقصاء المرجعية الدينية والسياسية في مدرسة أهل البيت وما تبعه من تناقضات نتيجة الانفتاح على الحضارات ومناهجها بشكل غير مشروط ومحدود بضوابط معرفية، مما ستتبع أيجاد حلول مستعجلة لمواجهة التحديدات الفكرية التي تمكن في فهم الصحابة والتابعين، وحتى فهم الأنظمة

(20) طلال الحسن، من محورية إسلام الحديث إلى محورية إسلام القرآن. ملخص المشروع الأصلي للسيد كمال الحيدري، بيروت - مؤسسة الإبداع الفكري للدراسات التخصصية، (د.ت)، ص 36.

(21) المصدر نفسه

(22) جولد تسهير: العقيدة والشريعة في الإسلام (تاريخ تطور العقدي والتشريعي في الدين الإسلامي). نقله إلى العربية: محمد يوسف موسى وآخرون، ط (بلا)، مصر - دار الكتب الحديثة، (د.ت)، ص 51.

السياسية المغايرة لأصول الإسلام المحمدي، حتى نشأت مصادر عدة لفهم التشريع الإسلامي وهذا أنتج مشكلة كبيرة لفقهاء الإسلام وهي قلة النصوص التي تستنبط

**أيجاد حلول مستعجلة لمواجهة
التحديات الفكرية التي تمكن في
فهم الصحابة والتابعين، وحتى
فهم الأنظمة السياسية المغايرة
لأصول الإسلام المحمدي**

منها الأحكام الشرعية، ويقول أحد المختصين في مجال علوم الحديث، إن أبا حنيفة أنما كثر القياس في مذهبه، لكونه في زمن قبل تدوين الحديث، ولو عاش حتى دونت الأحاديث الشريفة، وبعد رحيل الحافظ في جمعها من البلاد والشعور وظفر بها، لأخذ بها وترك كل قياس كان قاسه⁽²³⁾.

وفي ضوء هذا النص تتأكد لنا مسألة الرأي وتوابعها، تعود في الأصل إلى الخليفة الثاني عمر بن الخطاب، بسبب إصداره مرسوماً عاماً يمنع فيه تدوين الحديث النبوي، إذ يقول المحقق (محمد رضا الجليلي) في هذا الصدد: (لو دونت الأحاديث قبل أن يولد أبو حنيفة لما ضاع شيء منها، واستفادت الأمة كلها منها في معرفة دينها، وأصلاح دنياها، لكن المانعين كانوا يعتمدون في ضياع الأحكام وتشتيت أحوال أمة الإسلام، لتحريم تدوين السنة، مضافاً إلى منع روايتها على الألسن)⁽²⁴⁾.

(23) ظفر أحمد التهانوي الحنفي، قواعد في علوم الحديث، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، ط (5)، حلب - مكتب المطبوعات الإسلامية، 1404هـ، ص 454.

(24) محمد رضا الجليلي، تدوين السنة الشريفة، ط (2)، قم - مركز النشر التابع مكتب الأعلام الإسلامي، 1418هـ، ص 489.

إن إقصاء المرجعية الدينية والسياسية لأهل البيت، جعل الحكومات الجائرة تضطر إلى تأسيس للأخبار المنسوبة إلى النبي الخاتم صلى الله عليه وسلم، بشكل مباشر أو بفعل البعد الزمني عن عصر النبوة سواء كان ذلك العمل عن عمد أم حسن ظن، ولذا نجد أن قراءة المستشرقين للتراث الإسلامي على مستوى الفقه والتفسير والسيرة، وقد وجدوا ملامح الصناعة الرسمية للمدارس الفقهية والعقدية، بأدوات ومضامين مختلفة عن رؤية المدرسة العلوية كونها تصنف ضمن خط المعارضة للموقف الرسمي للسلطة- فقرأوا التراث المصنوع بأدوات

**وجدوا ملامح الصناعة الرسمية
للمدارس الفقهية والعقدية،
بأدوات ومضامين مختلفة عن رؤية
المدرسة العلوية**

حكومية وحلله مما أسس إلى تركة يصطلح عليها بالسنة المحكية أو ما يعرف بمدرسة الرأي، إذ يقول المستشرق الألماني شاخنت: (المبادئ التي استرشدوا بها على ماورد في الكتاب وماصح من أحكام الرسول فيما لم يرد له ذكر في الكتاب، ولما حاولوا بسط هذه المبادئ المحدودة نوعاً ما، أنتهى بهم الأمر إلى التوسع في تأويلها، توسعاً خرج بها عن معناها الأصلي، وربما كان سبباً في ظهور احاديث جديدة)⁽²⁵⁾.

(25) جوزيف شاخنت، اصول الفقه المحمدي، ترجمة: بشير بن نصر، مجلة كلية الدعوة ع (11)، ليبيا، 1994م، ص 56.

وهذا تصريح واضح في تأكيد طبيعة الأحداث وعمليات الإقصاء التي أفرزت حاكمية السنة المحكية مقابل السنة الواقعية، بمعنى أن المستشرقين قد أنتهوا في بحوثهم إلى نتائج موضوعية، لا يمكن الطعن بها لأنهم إطلعوا على التراث الرسمي للإسلام بصناعة الفقه السلطاني، وفي هذا الصدد يقول المستشرق الهولندي كوننكر فيلد: (إن دراستنا للإسلام ذات اتجاه واحد ومحور الواحد هو الإسلام السني. حيث المذهب الرسمي: فلا نعرف غيره)⁽²⁶⁾.

(26) جعفر عبد الرزاق، حوروات مع المستشرقين، مجلة الفكر الجديد ع (16-15)، لندن - دار الإسلام للدراسات والنشر، 1997م، ص 43.

فيما يتعلق بنشأة المذاهب والمدارس العقدية، فإنها تنشأ في ظل السلطة

الحاكمة من أجل بناء منظومة الفقه الحكومي، من أجل ايجاد شرعية لمواجهة القوى المعارضة للسلطة السياسية من خلال الدس والوضع في الأخبار الخداع

العامة من الناس ويقول جولد تسيهر: (ليس من السهل تبين هذا الخطر المتجدد عن بعد الزمان والمكان من المنبع الأصلي، بأن يبتدع اصحاب المذاهب النظرية والعلمية احاديث لأيرى عليها شائبة في ظاهرها، ويرجع بها الى الرسول واصحابه، فالحق ان كل فكرة وكل حزب وكل صاحب مذهب يستطيع

**بنشأة المذاهب والمدارس العقديّة
فإنّها تنشأ في ظل السلطة
الحاكمة من أجل بناء منظومة
الفقه الحكومي**

دعم رأيه بهذا الشكل، وأن المخالف له في الرأي يسلك أيضاً هذا الطريق، ومن ذلك لا يوجد في دائرة العبادات أو العقائد أو القوانين الفقهية او السياسية مذهب أو مدرسة لا تعزز رأياها بحديث أو بجملة من الأحاديث، ظاهرها لا تشوبه أية شائبة⁽²⁷⁾.
مما نريد الوصول إليه ان عصر ما قبل التدوين - وهو القرن الهجري الأول هو عصر الفتوحات، يتميز بتأثير نوعي ومتنوع في صياغة المرويات الحديثية وذلك بفعل الاختلاف الحضاري للمجتمعات الجديدة المنضوية تحت راية الاسلام، مما يستتبع بالضرورة تفاقم حجم الروايات بقدر تأثير تلك الحضارات المستقبلية للاسلام، والتي لم تتمكن من الغاء تراثها وضغوطاتها الحضارية على صياغة النصوص الروائية.

(27) جولد تسيهر، العقيدة والشرعية في الاسلام، مصدر سبق ذكره، ص 49-50.

ان عصر ما قبل التدوين- هو عصر الجهاد والتكوين وليس عصر العلم والبحث، مما ينتج الفعل الانشطاري في قراءة الاسلام الى نوعين: -اسلام السلطة واسلام المعارضة، والاسلام المعارض ينقسم على قسمين اسلام الاندماج والتعايش، واسلام التكفير.

**عصر ما قبل التدوين-هو عصر
الجهاد والتكوين وليس عصر العلم
والبحث**

المحور الثاني: أسباب منع التدوين

أجمع علماء الاسلام على صدور أوامر المنع من تدوين الحديث النبوي في الصدر الاول من الاسلام، ووقع اختلاف شديد بين المدرستين في تحديد جهة المنع، إذ ذهبت مدرسة الصحابة الى ان المنع قد صدر من رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) واستدلوا لذلك بعدد من الروايات المنسوبة للرسول (صلى الله عليه وآله وسلم)، أو ما هو قريب من ذلك، في حين ذهبت مدرسة أهل البيت (عليهم السلام) الى ان المنع انما صدر من الخليفة الأول والثاني لعهد الراشدين، ثم استمر المنع لحين صدور الأذن الرسمي في عهد الحاكم الأموي عمر بن عبد العزيز بصورة جزئية، ثم كانت البداية الحقيقية على يد عبد الملك ابن جريج الرومي، الأموي في عهد المنصور العباسي.

قال الحاكم النيسابوري: (أول من دون الحديث بأمر عمر بن عبد العزيز محمد بن مسلم بن عبيد الله بن عبدالله بن شهاب الزهري، أحد الأئمة الاعلام، وعالم أهل الحجاز والشام، أخرج عن جماعة من صغار الصحابة وكبار التابعين، ثم فشى

التدوين في الطبقة التي تلي طبقة الزهري، فكان أول من جمعه ابن جريج بمكة، وابن اسحاق او مالك في المدينة(28).

ان هذه البداية هي بداية جزئية وليس بداية حقيقية ذات طابع مهني، انما البداية الرسمية كانت في عهد المنصور العباسي والتي أخذت بعداً منظماً وموسعاً صنعت على عين الأنظمة الحاكمة والتي يؤرخ لها من سنة 136هـ حتى سنة 158هـ (29).

ومن الجدير بالذكر ان مرحلة التدوين على وفق مدرسة أهل البيت (عليهم السلام) تؤرخ منذ العهد النبوي وانتهاءً بعصر الإمام الصادق باعتباره وريث هذه المدرسة ولم تلتزم مدرسة أهل البيت بقرار المنع الصادر عن الخلافة الراشدة(30).

**ان مرحلة التدوين على وفق
مدرسة أهل البيت (عليهم السلام)
تؤرخ منذ العهد النبوي وانتهاءً
بعصر الإمام الصادق**

يستند المانعون للتدوين للحديث النبوي على أخبار واردة عن الرسول الأكرم (صلى الله عليه وآله وسلم)، أنه قال: (لا تكتبوا عني شيئاً سوى القرآن، ومن كتب شيئاً سوى القرآن فليمحاه)(31).

ثم نقلوا عن سيرة الخليفين ابو بكر وعمر بن الخطاب، ما يدل على التشديد بقرار المنع، فقد روى الذهبي خبراً عن الخليفة الأول ابو بكر: (أنه جمع الناس بعد وفاة نبيه فقال:- إنكم تحدثون عن رسول الله (صلى الله عليه وسلم)، أحاديث تختلفون فيها والناس بعدكم أشد أختلافاً فلا تحدثوا عن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) شيئاً فمن سألكم فقولوا: بيننا وبينكم كتاب الله، وأستحلوا حلاله وحرمو حرامه)(32).

وأما عن الخليفة الثاني عمر بن الخطاب فقد روى ابن سعد في طبقاته عن عبد الله بن العلاء أنه قال: (سألت القاسم يملي عليّ أحاديث) فقال: ان الأحاديث كثرت على عهد عمر بن الخطاب، فأمر الناس ان يأتوا بها، فلما أتوه، أمر بتحريقها، ثم قال: مثناة(*) كمثناة أهل الكتاب)(33).

بالنسبة الى تصريح الخليفة الأول، ففيه تأكيد واضح على المنع الصريح لتدوين

الحديث النبوي لايحتمل التأويل، اما بالنسبة الى تصريح الخليفة الثاني، فإنه تصريح يثير علامات استفهام من جهة وصفه لمدونات الحديث النبوي بكتب أخبار بني اسرائيل بعد موسى (عليه السلام) هذا من جهة ومن جهة أخرى هل كان للخليفة علم مسبق ومعرفة بكتب الأخبار اليهودية ومن أين أتى بمشروعية الأحرار، يتحمل اطلاع الخليفة الثاني ببعض افكار التلمود، وذلك واضح من خلال تصريحه بالمنع للتدوين وتأكيد من خلال وصف المدونات النبوية بالمشناة.

ثم جاءت فكرة الترويج وتسويغ منع التدوين مستنديين ذلك الى أحاديث النهي عن رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) ونهي الخلفاء مخافة اختلاط السنة بالقرآن الكريم، وهو من أشهر التبريرات، فهذا ابن حجر يقول في ذلك: (أما السنة

(28) محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري، معرفة علوم الحديث، تحقيق: معظم حسين، ط(2)، القاهرة - مكتبة المتنبّي، 1397هـ، ص10.

(29) عبد الجواد ياسين، السلطة في الاسلام، مصدر سبق ذكره، ص27.

(30) زهير غزاوي الإمام جعفر بن محمد الصادق بين الحقيقة والنفي: دراسة في جدلية صعود مدرسة أهل البيت، ط(بلا)، دمشق- (د.ن)، 1998م، ص15.

- عبد الهادي الفضلي، اصول الحديث، ط(2)، بيروت - مركز الغدير للدراسات والنشر والتوزيع، 2011م، ص77-73.

(31) سليمان بن إبراهيم القندوزي الحنفي، بنايع المودة لذوي القربى، تحقيق: علي جمال اشارف، مصدر سبق ذكره، ج(2)، ص292.

(32) شمس الدين الذهبي، تذكرة الحفاظ، مصدر سبق ذكره، ج(1)، ص2.

(*) في الصحيح تسمى المشناة وليست المشناة، والمشناة تنطوي على

**جاءت فكرة الترويج وتسويغ
منع التدوين مستنديين ذلك الى
أحاديث النهي عن رسول الله
(صلى الله عليه وآله وسلم)**

مجموعة من النصوص الاساسية لفتاوي علماء اليهود وهي تمثل الشريعة الشفوية غير المكتوبة، تمثل بعداً توضيحياً لنص التوراة المكتوب، وبحسب زعم اليهود، ان تدوين تلك الشريعة الشفوية، امرأ محرماً وذلك تمييزاً لليهود عن الوثنيين إذ ما سيطرت أمة على اليهود. للتفصيل ينظر، نديم الجابري، الاصولية اليهودية، مؤسسة الفضيلة

لاسيما الأول والثاني؟

ان منع التدوين ورفع الحظر من السلطة الأموية والعباسية، أسس بمشروعية تشويه معالم السنة من خلال المركز ولو كان الخوف على اختلاط السنة بالقرآن، كان من الممكن لمؤسسة الخلافة الرأشدة القيام بتربية جيل من الصحابة أو التابعين واختيار لجنة تتصف بالأمانة والنزاهة لجمع الأحاديث الى جنب جمع القرآن، لقطع الطريق على الوضاعين الذين شوهوا السنة النبوية ودرسوا فيها الأخبار الموضوعة التي فرقت المسلمين شيعاً وأحزاباً⁽³⁸⁾.

(38) هاشم معروف الحسني، دراسات في الحديث والمحدثين، ط (بلا)، بيروت - دار التعارف للمطبوعات، (د.ت)، ص23.

لو ان الحديث بحسب - رأي ابو رية - في عصر النبي تم تدوينه الى جانب تدوين القرآن بأعتماد وسائل الدقة والتحري لما اختلف المسلمون هذا الاختلاف الشديد، الذي لم يستطع احدٌ تلافيه⁽³⁹⁾.

ان المسوغات التي يسوقها الكتاب وأرباب السيرة والتاريخ هي مسوغات املتها عليهم ضرورات حجية الصحابي وعدم المساس به

وبناءً على ما تقدم يبدو ان المسوغات التي يسوقها الكتاب وأرباب السيرة والتاريخ هي مسوغات املتها عليهم ضرورات حجية الصحابي وعدم المساس به أو ربما مسوغات تنطلق

(39) محمد ابو ريه، اضواء على السنة المحمدية، مصدر سبق ذكره، ص23.

من منطلق حاكمية نص السلطة مقابل سلطة النص للأعمال منظومة شرعية تدفع بالمدونات النبوية التي قد تضر بالعامل البراغماتي الذي يؤسس لنص سياسي يضفي المشروعية للخلفاء الذين يفتقرون لمعيار الأهلية في ادارة الدولة تحت مظلة الفقه النبوي المرتكزة على الاحكام الشرعية ذات الصلة بالبنية المعرفية والدينية وهذا متجسد في كلمات مدونات اعلام الاسلام، لاسيما في كتاب اعلام الموقعين لابن القيم الجوزية الذي يؤكد فيه على عدم مشروعية سلطة الخليفة الثاني على مستوى المعرفة الدينية لأحكام الشريعة ذات الصلة بإدارة الدولة الى الحد الذي يوصف به الخليفة عمر بالقول: ان تكون المرأة أفقه من الخليفة عمر. لابل أبعد من ذلك يكون الاعرابي أعلم من الخليفة في حكم الميراث⁽⁴⁰⁾.

(40) للمزيد حول ذلك ينظر :-أبي عبد الله بن ابي بكر بن أيوب المعروف بابن القيم الجوزية، اعلام الموقعين عن رب العالمين، علق عليه وخرج احاديثه مشهور بن حسن ال سلمان، ط (1)، (د.م)، دار بن الجوزي، 1423هـ، ج (4)، ص21-26، باب مسائل خفيت عن عمر .

المحور الثالث: ملاحظات حول عصر التدوين وبيداتيات التنصيب السياسي (البخاري وموقفه من الإمام جعفر الصادق عليه السلام)

لا ريب ان الأرتقاء الملحوظ المتمثل بالانتقال في تدوين السنة الشريفة من مرحلة المشافهة الى البعد التدويني ونقلاته النوعية على مستوى المعالجات السندية والتصحيح على مستوى علم الجرح والتعديل، إلا ان هذه المعالجات منحصرة في الأطار الشكلي .

اما على المستوى فهناك أزمة خطيرة وتداعيات أخطر يحددها أحد المحققين المعاصرين ضمن ثلاثة نقاط وهي :-

العامل الأساس المتحكم في المدرستين هو البعد الايديولوجي المتناغم مع رغبات السلطة السياسية

1. تضليل الرأي العام
2. تغييب المتون الأخرى أي الإعتماد على مصنفات حديثة معينة وتغييب المتون الأخرى، الامر الذي أدى الى اعتبار تلك المتون المغيبة تعد مصادر ثانوية بحجة معارضتها الصحيحي مسلم والبخاري وهذه القاعدة تشمل المدرستين معاً (مدرسة النص -

مدرسة الشورى)

ولأن العامل الأساس المتحكم في المدرستين هو البعد الايديولوجي المتناغم مع رغبات السلطة السياسية (الدولة الصفوية ودعمها الى الإتجاه الاخباري والسلطة العثمانية ودعمها الى الإتجاه الحنفي فقهيًا والإتجاه السني ضمن الإطار العام (41).

3. شيوع ظاهرة الارهاب الفكري في المتون الفقهية .

أن أغلب المنطلقات الفقهية والأسس العقائدية لحركات التطرف الاسلامي منشأها وجود أرضية فكرية ومنطلقات عقائدية في بطون الصحيحين، وفرت الغطاء الشرعي لتلك الحركات المتطرفة والتي أرتسمت ملامحها بأقصاء الآخر على مستوى الفكر وأستخدام القوة كوسيلة مشروعة للقتل والتصفية، لإعتبارات طائفية على وفق منظومة فقهية داعية للتطرف الديني (42).

ووفقاً لذلك نجد أن ذلك يتجسد بشكل عملي من خلال موقف البخاري في النقل للنصوص عن أهل البيت عموماً والإمام جعفر الصادق (عليه السلام) على نحو الخصوص ، لم يحتج البخاري في صحيحه بأقوال الإمام جعفر الصادق عليه السلام، حسب ما ينقله ابن تيمية أن البخاري قد أستراب من الإمام جعفر الصادق ولم يخرج له لما بلغه عن يحيى بن سعيد القطان فيه كلام فلم يخرج له (43).

وهذا يكشف لنا أن المعيار في صحيح البخاري أنه خاضع لأدوات السلطة العباسية في صناعة الادلة على وفق معيار توثيق المجروحين وممن يناصب العداء الى أهل البيت، وهذا يتضح من خلال توثيق وتجريح الأحاديث في صحيح البخاري لابن عثمان الرحبي. الذي كان يسب علياً ويلعنه (44).

وفي السياق نفسه يحتج بأحاديث عمران بن حطان الخارجي الذي يؤكد فيه الالباني في القول: (عمر بن حطان من رؤوس الخوارج وشعرائهم، وهو الذي مدح ابن ملجم الشقي قاتل سيدنا علي بالابيات الشهيرة، قال بعضهم: أنما أخرج له البخاري على قاعدته في تخريج أحاديث المبتدع إذ كان صادق اللهجة متديناً) (45).

أن ليس من المستغرب أن يتم تخريج أحاديث المبتدعين والخوارج على نحو الخصوص، اذا ماعرفنا معايير المنهج الأموي في قلب معايير علم الجرح والتعديل، بمعنى جعل محبة معاوية هي المعيار في قبول الحديث اورده (46).

لقد تطور الموقف من مرجعية الإمام الصادق على وفق مباني الاسلام الأموي من موقف الريبة والشك الى موقف التشكيك والظعن بالإمام جعفر الصادق (عليه السلام) من قبل الاتجاه المعاصر المتأثر بالنزعة الأموية السلفية وهذا يتضح بشكل جلي في عبارات إبراهيم الجبهان الذي في مقدمة كتابه (تبيد الظلام وتنبه النيام على خطر التشيع على المسلمين والاسلام).

إذ يؤكد على أمور بحسب رأيه :- أن يرفع الالتباس في ذهن قارئه أذ يصف الإمام الصادق بالزندقة والاحاد ولذلك لا يصح تسميته بالصادق وجعل هذا اللقب

(41) كمال الحيدري، حجية السنة وموقعها، محاضرة على طلبة البحث الخارج بثتها قناة الفيض الفضائية، بتاريخ 2017/7/14م.

(42) خالد الملا، الخطاب الديني بين التطرف والاعتدال (داعش نموذجاً) في برنامج حوار بالمعلن، بثته قناة الغدير الفضائية، بتاريخ 2017/7/27م.

(43) أحمد ابن تيمية، منهاج السنة النبوية، ج(4)، تحقيق: محمد رشاد سالم، القاهرة - مطبعة بولاق، 1321هـ، ص143.

(44) يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف، المعروف بالمزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، تحقيق: بشار عواد معروف، ط(1)، بيروت - مؤسسة الرسالة، 1980م، ج(5)، ص576.

تطور الموقف من مرجعية الإمام الصادق على وفق مباني الاسلام الأموي من موقف الريبة والشك الى موقف التشكيك والظعن بالإمام جعفر الصادق (عليه السلام)

(45) محمد ناصر الدين الالباني، مختصر صحيح الإمام البخاري، الرياض - مكتبة العارفين، 202م، ج(4)، ص39، هامش 11. (46) للمزيد حول هذه المسألة بنظر، علي المدني، السلطة وصناعة الوضع والتأويل، (دراسة تحليلية تطبيقية في حياة معاوية بن أبي سفيان)، تقرير للسيد كمال الحيدري، بيروت - دار المرتضى، 2012م، ص156 وما بعدها.

مختص به، إذ يعتقد الجبهان أن البخاري كان محققاً في عدم تخريج الأحاديث للإمام الصادق لسلوكه المتسم بالبذخ والترف وقبوله العطايا من شيعته وهي محرمة عليه ولم يكن من مستحقيها حتى قيل أنه اشترى داراً في البصرة بمبلغ ثلاثين ألف دينار، عدا الاموال التي أنفقها على الدعاة والمبشرين والجمعيات السرية التي كان لها دور في تخريب وفساد الأمة الإسلامية (47).

(47) إبراهيم الجبهان، تبديد الظلام وتنبيه النيام على خطر التشيع على المسلمين والاسلام، ط(3)، السعودية - رئاسة ادارات البحوث العلمية والافتاء والدعوة والإرشاد، 1988م، ص9-10.

ومن خلال ما تقدم نجد أن النهج الأموي بصياغته لمنظومة الحديث والتأريخ في تبني سياسة المواجهة العدائية، واستخدام كافة الوسائل لاجهاض المنظومة المعرفية للاسلام المحمدي. من خلال اعتماد منهج الكذب الصريح والتشويه لإتباع مدرسة أهل البيت، وتسميتهم بالروافض، إذ يقول احسان إلهي ظهير: (إذ يقول ويسمون ايضاً الرافضة أو الروافض، لرفضهم مناصرة ائمتهم ومتابعتهم، وغدرهم بهم وعدم وفائهم لهم (...)(48)

(48) احسان إلهي ظهير، الشيعة والتشيع فرق وتأريخ، ط(4)، باكستان - ادارة ترجمان، 1984م، ص270.

الخاتمة

1. يبدو من خلال الاستعراض المركز لملاحم الاسلام الأموي بتطبيقاته التاريخية والمعاصرة، نجد أن الهدف من كيل التهم واعتماد سياسية التشويه والكذب والافتراء لكل من ناهض المشروع الأموي وصياغته العقدية في فهم الاسلام، لا يوجد له مسوغ في ايجاد منظومة معرفية لها مسحة دينية حتى تجد لها موطأ قدم ضمن الحواضن الاجتماعية، التكريس ثقافة الكراهية، كمقدمة لخلق مقبولة في العقل الاسلامي لإعتماد ثقافة العنف وللتهيئة النفسية، لخلق مسوغات ممارسة العنف المنظم .
2. أن نشأة المذاهب كانت عبارة عن فعل سياسي قامت به السلطة السياسية (منظومة الخلافة من أجل ايجاد مرجعية دينية تمثل مظلة لشرعنة الممارسات اليومية ورسم مسارات علاقة الأمة بالسلطة من أجل تغييب حركة الإمام الصادق في العقل الجمعي للأمة على مسرح التحديبات الدينية والعقائدية، ومن هنا .
3. ان الغاية الاساس من عميلة صياغة عمليات البناء والرصد المعرفي لتشكيل الحديث برغبة سلطوية هو اسباغ مشروعية محكمة في ادارة الصراع بين محورين المحور الاول اعادة تشكيل ورسم معالم السلطة السياسية وفق نزعة براغماتية (الغاية تبرر الوسيلة) يسهم بشكل او اخر في ديمومة الصراع وخلخلة الأمن الاجتماعي للحيلولة دون الشروع بمحددات الصيرورة الاجتماعية المتفاعلة مع البناء الفوقية سياسياً بشكل متوزاي لاجهاد مشروع الدولة القائم على اساس ادرة التنوعات والحد من الصراع من خلال استثمار البعد الديني وتوظيفاته الايدلوجية ضمن عميلة صفرية لأقصاء المختلف سياسياً .
4. يترتب على النتيجة السابقة أنفة الذكر كان لمشروع التخصيص السياسي للحديث الاثر البالغ في تشكيل العقل السياسي المعاصر المروج لثقافة والتطرف ضمن المنظومة الفكرية للحركات والجماعات المتطرفة في منطقة الشرق الاوسط .

قائمة المصادر

1. ابراهيم الجبهان، تبديد الظلام وتنبه النيام على خطر التشيع على المسلمين والاسلام، ط(3)، السعودية - رئاسة ادارات البحوث العلمية والافتاء والدعوة والإرشاد، 1988م.
2. ابن ابي الحديد المعتزلي، شرح نهج البلاغة، ج4، ط(2)، بيروت- دار احياء الكتب العربية، 1965م
3. أبي عبد الله بن ابي بكر بن أيوب المعروف بابن القيم الجوزية، أعلام الموقعين عن رب العالمين، علق عليه وخرج احاديثه مشهور بن حسن ال سلمان، ط(1)، (د.م)، دار بن الجوزي، 1423هـ، ج(4)، باب مسائل خفيت عن عمر .
4. إحسان الهي ظهير، الشيعة والتشيع فرق وتاريخ، ط(4)، باكستان - ادارة ترجمان، 1984م
5. أحمد ابن تيمية، منهاج السنة النبوية، ج(4)، تحقيق: محمد رشاد سالم، القاهرة - مطبعة بولاق، 1321هـ.
6. أحمد أمين المصري، ضحى الاسلام، ج(2)، ط(10)، بيروت- دار الكتاب العربي، (د.ت).
7. احمد بن أبي يعقوب بن جعفر بن وهب بن واضح، الكاتب العباسي المعروف للسير والمغازي باليعقوبي، تاريخ اليعقوبي، ج(2)، ط(بلا)، بيروت - دار صادر، (د.ت).
8. احمد بن علي بن حجر العسقلاني، الاصابة في تمييز الصحابة، ج(1)، دراسة وتحقيق وتعليق: عادل احمد عبد الموجود، علي محمد معوض، تقديم: محمد عبد المنعم البري، عبد الفتاح ابو سنة، بيروت - دار الكتب العلمية، 1415هـ.
9. اسماعيل بن كثير الدمشقي، تفسير القرآن العظيم، ج(4)، بيروت - دارالمعرفة، (د.ت).
10. جعفر عبد الرزاق، حورات مع المستشرقين، مجلة الفكر الجديد ع(15-16)، لندن- دار الاسلام للدراسات والنشر، 1997م.
11. جوزيف شاخ، اصول الفقه المحمدي، ترجمة: بشير بن نصر، مجلة كلية الدعوة، ع(11)، ليبيا، 1994م.
12. جولد تسيهر: العقيدة والشريعة في الاسلام (تاريخ تطور العقدي والتشريعي في الدين الاسلامي). نقله الى العربية: محمد يوسف موسى وآخرون، ط(بلا)، مصر - دار الكتب الحديثة، (د.ت)
13. خالد الملا، الخطاب الديني بين التطرف والأعتدال (داعش نموذجاً) في برنامج حوار بالمعلن، بثته قناة الغدير الفضائية، بتاريخ 2017/7/27م.
14. الزبير بن بكار بن عبد الله الزبيري، الاخبار الموفقيات، تحقيق: سامي مكى العائني، بغداد، (د.ن)، 1972م.
15. زهير غزاوي الإمام جعفر بن محمد الصادق بين الحقيقة والنفي: دراسة في جدلية

- صعود مدرسة أهل البيت ، ط(بلا)، دمشق- (د.ن)، 1998م
16. سليمان بن أبراهيم القندوزي الحنفي ، ينابيع المودة لذوي القربى، تحقيق: علي جمال اشارف
17. طلال الحسن، من محورية اسلام الحديث الى محورية اسلام القرآن. ملخص المشروع الأصلي للسيد كمال الحيدري، بيروت - مؤسسة الابداع الفكري للدراسات التخصصية، (د.ت).
18. طه حسين ، الخلفاء الراشدون، ج(4)، بيروت - دار الكتاب اللبناني، 1973م.
19. ظفر أحمد التهانوي الحنفي، قواعد في علوم الحديث، تحقيق: عبد الفتاح ابو غدة، ط (5)، حلب - مكتب المطبوعات الاسلامية، 1404هـ.
20. عبد الجواد ياسين ، السلطة في الاسلام
21. عبد الله العلايلي، الإمام الحسين، بيروت- دار مكتبة التربية، الطبعة الجديدة، 1986م.
22. عبد الهادي الفضلي ، اصول الحديث، ط(2)، بيروت - مركز الغدير للدراسات والنشر والتوزيع، 2011م.
23. علي الرضوي، وآخرون، سد المفر على القائل بالقدر: دراسة تحليلية حول بحث الارادة والطلب ونقد مقالة الجبر والتفويض (محاضرات محمد باقر علم الهدى)، ط(1)، إيران - مركز فرهنگي، 1378هـ .
24. علي المدني، السلطة وصناعة الوضع والتأويل، (دراسة تحليلية تطبيقية في حياة معاوية بن أبي سفيان)، تقرير للسيد كمال الحيدري، بيروت - دار المرتضى، 2012م.
25. علي بن الحسين بن علي المسعودي، مروج الذهب ومعادن الجوهر، تحقيق امير مهنا، ط(1)، بيروت - منشورات مؤسسة النور للمطبوعات، ج(2)، 1421هـ.
26. كريم السراجي، الاسس الدينية للاتجاهات السلفية ، ط(1)، بيروت - دار السلام ، 2010م.
27. كمال الحيدري، حجية السنة وموقعها، محاضرة على طلبة البحث الخارج بثتها قناة الفيض الفضائية، بتاريخ 2017/7/14م.
28. مالك بن انس ، الموطأ، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، ج(2)، ط(1)، بيروت - دار احياء التراث العربي، 1406هـ.
29. محمد بن الحسن الطوسي ، اختيار معرفة الرجال ، ج(1)، تصحيح وتعليق: الميرداماد الاسترابادي ومحمد باقر الحسيني ، تحقيق: مهدي الرجائي ، ط (1)، قم - مؤسسة آل البيت ، 1404هـ، ص71.
30. محمد بن الحسن الطوسي ، الغيبة، تحقيق: عباد الله الطهراني، علي أحمد ناصح، ط(1)، قم - مؤسسة المعارف الاسلامية، 1411هـ.
31. محمد بن سعد ، الطبقات الكبرى، ج(5)، بيروت - دار صادر، (د.ت).
32. محمد بن صالح العثيمين، شرح العقيدة الواسطية، اعداد: فهد بن ناصر

- بن ابراهيم السليمانى ، ط (2)، المملكة العربية السعودية - دار الثرية للنشر ، 1426هـ.
33. محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري ، معرفة علوم الحديث، تحقيق: معظم حسين، ط(2)، القاهرة - مكتبة المتنبي ، 1397هـ.
34. محمد بن محمد النعمان البغدادي، الارشاد في معرفة حجج الله على العباد.
35. محمد رضا الجلاي، تدوين السنة الشريفة ، ط(2)، قم - مركز النشر التابع مكتب الأعلام الاسلامي، 1418هـ.
36. محمد عجاج الخطيب، السنة قبل التدوين، ط(3)، بيروت - دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، 1980م.
37. محمد ناصر الدين الالباني ، الذب الأحمدي عن مسند الإمام احمد، ط (1)، المملكة العربية السعودية، دار الصديق، 1420هـ.
38. محمد ناصر الدين الالباني، مختصر صحيح الإمام البخاري، الرياض - مكتبة العارف ، 202م.
39. محمود ابو رية، شيخ المضيرة ابو هريرة ، ط (3)، القاهرة - دار المعارف للمطبوعات، (د.ت).
40. محمود ابو ريه، اضواء على السنة المحمدية (اوالدفاع عن الحديث)، ط(2)، قم - دار الكتاب الاسلامي، 2007م.
41. مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري النيسابوري، صحيح مسلم، ج(2)، بيروت - دار الفكر، (د.ت).
42. نديم الجابري، الاصولية اليهودية، مؤسسة الفضيلة للدراسات والنشر، بغداد، 2006م.
43. هاشم معروف الحسني، الموضوعات في الآثار والاحبار، تحقيق: أسامة الساعدي ، ط(1)، قم، (د.ن)، 2009م.
44. هاشم معروف الحسني، دراسات في الحديث والمحدثين ، ط (بلا)، بيروت - دار التعارف للمطبوعات، (د.ت).
45. يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف، المعروف بالمزي، تهذيب الكمال في اسماء الرجال، تحقيق: بشار عواد معروف، ط(1)، بيروت - مؤسسة الرسالة، 1980م.